



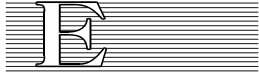
مفوضية الاتحاد الأفريقي



الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

الدورة السابعة لمؤتمر وزراء الاقتصاد والمالية الأفريقيين

الدورة الخامسة والأربعون للجنة الاقتصادية لأفريقيا



Distr.: LIMITED

E/ECA/CM/45/6
AU/CAMEF/MIN/Res(VII)
27 March 2012

Arabic
Original: English

الاجتماعات السنوية المشتركة الخامسة
لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية
ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية
والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

أديس أبابا، إثيوبيا
٢٦ - ٢٧ آذار/ مارس ٢٠١٢

البيان الوزاري

١- نحن، وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين، وقد اجتمعنا في أديس أبابا، إثيوبيا، يومي ٢٦ و٢٧ آذار/ مارس ٢٠١٢ في إطار الاجتماعات السنوية المشتركة الخامسة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين.

٢- وقد رحبنا بأول حضور بين زعمائنا لوفد جنوب السودان، أحدث دولة أفريقية، ومشاركته في اجتماعاتنا. وقد رحبنا كذلك، مثلما جرى العرف، بحضور ومشاركة محافظي المصارف المركزية في العديد من بلداننا ومناطقنا.

٣- وتعرضنا في مداولتنا لموضوع "تحرير الطاقات الكامنة لأفريقيا بوصفها قطباً للنمو العالمي". وهو موضوع نرى أنه يتسم بالأهمية وحسن التوقيت. ذلك أنه بعد فترة طويلة من التقهقر وتباطؤ النمو، امتدت خلال سنوات الثمانينات والتسعينات، فإنه مما يثلج الصدر أن نلاحظ أن قارتنا قد عادت للظهور في القرن الحادي والعشرين كمنطقة تزخر بالفرص والآفاق. فقد تضافرت عوامل من قبيل التحسن الذي طرأ على شؤون الحوكمة، وتعزيز بيئة الاقتصاد الكلي واستقرارها، وتحسن مناخ ممارسة الأعمال التجارية، وارتفاع معدلات عائدات الاستثمار، ووفرة الموارد الطبيعية، وأسعار السلع الأساسية التي أصبحت مواتية أكثر من ذي قبل، واتساع نطاق التحضر، وتنامي الطبقة الوسطى، والإمكانات الواعدة للسوق، تضافرت جميعها لتنتقل أفريقيا إلى حقبة من النمو المستدام. بل أن أفريقيا تجاوزت مرحلة النمو البطيء الذي تميزت به في الفترة الأخيرة لتصبح إحدى أسرع المناطق نمواً في العالم، حيث سجلت معدل نمو سنوي تجاوز الخمسة بالمائة على مدى العقد الماضي.

٤- ونحيط علماً بأن هناك تغييرات جذرية بدأت تأخذ مجراها في جميع أنحاء القارة الأفريقية؛ وهي تغييرات تحمل في ثناياها الإمكانيات الكفيلة بدفع بلداننا نحو التحول الهيكلي على الصعيد الداخلي، وتهيئة المنطقة لأن تصبح مصدراً جديداً للنمو الاقتصادي العالمي. إن هذه الدينامية التي أثبتتها بلداننا على المستويين الفردي والجماعي، إنما تقف على طرفي نقيض من التباطؤ الذي أصاب قطاعات مهمة من الاقتصاد العالمي. وهذه لحظة تاريخية نحن مصممون على اغتنامها، بالتعاون مع جميع أصحاب المصلحة، لتحسين أوضاع شعوبنا.

٥- ونحيط علماً كذلك بأنه إذا ما أرادت أفريقيا الحفاظ على اتجاهات النمو الإيجابية التي سجلتها، وترجمتها إلى مكاسب إنمائية تعود بالفائدة على شعوبها وعلى العالم أجمع، فإن من الأهمية بمكان أن تولي الحكومات والجهات الإنمائية الفاعلة الأخرى اهتمامها إلى مختلف التحديات الإنمائية الملزمة وغير الملزمة التي ساهمت في الماضي في إحباط مساعيها لإحداث التحول الهيكلي. ويتطلب التصدي لهذه التحديات اتخاذ إجراءات عاجلة وحازمة في العديد من المجالات، ولاسيما على صعيد تعزيز القيادة، والحوكمة، والمؤسسات؛ وتعزيز ثقة شعوبنا في أنفسهم، وفي أفكارهم ومؤسساتهم، وعرض فرص وآفاق تنمية أفريقيا بصورة أفضل، وتصميم وبلورة رؤى وخطط مستنيرة للمدى البعيد، وبناء نظم قوية لتمويل التنمية واستثماراتها، وتحديث الزراعة، وإدخال تحسينات كبيرة على شبكات الهياكل الأساسية؛ ورعاية التكنولوجيا، والابتكار، والتطوير، والترويج لتماسك وتناسق السياسات الصناعية والتجارية، وتوسيع نطاق الفرص المتاحة لتنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والاستفادة من ميزة أفريقيا الديمغرافية، والاستثمار في رأس المال البشري والمادي؛ والارتقاء بمستوى الصادرات وتنويعها وتحسينها؛ والتعجيل بتحقيق التكامل الإقليمي؛ والتصدي لخطر تغير المناخ، وتعبئة الموارد الداخلية والخارجية المطلوبة، بما في ذلك تحويلات أفريقيي المهجر.

٦- ونحيط علماً بالمساهمة المتزايدة للتحويلات في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا على النحو المشار إليه في قرار المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي (EX. CL/Dec.683(xx) بشأن إنشاء المعهد الأفريقي للتحويلات، الذي ناشد فيه مفوضية الاتحاد الأفريقي على تعجيل العمل لإنشاء المعهد، بالتعاون مع شركائها. ونحيط علماً في هذا الصدد أيضاً بالعرض المقدم من موريشيوس لاستضافة المعهد وبالرغبة التي أبدتها كل من جيبوتي ومصر وكينيا لاستضافته.

٧- ونحيط علماً أيضاً بأنه في سعينا المتجدد لإحداث التحول الهيكلي وبدافع من النجاحات التي حققناها مجدداً في مجال النمو، تقتضي منا الحاجة كفالة تعبئة المواطنين حول رؤية إنمائية مشتركة. وينبغي أن تُستكمل تلك الرؤية، بعدة وسائل، من بينها إنشاء إطار مؤسسي قادر على تسخير إمكانات الدولة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، ومواءمة أنشطتها على نحو فعال باعتبارها هي المحركات الرئيسية لإحداث التحول. وحبذا لو أردت هذه الرؤية بآليات ووسائل تخطيط وطنية ملائمة، تشمل تواصل المسؤولين عن التخطيط فيما بينهم على نحو أكثر فعالية، وذلك لتحقيق عدة أغراض، من بينها بناء مجتمع من الأقران يكون قادراً على الصمود ومزود بالوسائل المناسبة لتبادل المعارف وأفضل الممارسات.

٨- ونحن ندرك أن الاتجاهات والتطورات العالمية تنعكس في اقتصادات البلدان الأفريقية سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. ونشعر بالقلق في هذا الصدد إزاء تفاقم أزمة الدين السيادي في منطقة اليورو مؤخراً، التي جاءت امتداداً للأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، الأمر الذي زاد من مخاطر حدوث كساد عالمي آخر ربما تكون له آثار سلبية على الاقتصادات الأفريقية. ونلاحظ كذلك حدوث تباطؤ كبير في معدل النمو في الأسواق الصاعدة، وهو ما قد يؤثر سلباً على آفاق النمو في أفريقيا، ومع ذلك فإن مبعث الأمل لدينا، هو أن معدل النمو في أفريقيا ظل إيجابياً طوال عام ٢٠١١ حتى في ظل الصدمات العالمية، وأن التوقعات لعام ٢٠١٢ وما بعده تبدو مشجعة نسبياً. نكرر الحاجة إلى أن تظل الحكومات ملتزمة بمجموعة السياسات والاستراتيجيات التي مكنتنا من تجاوز الأزمة العالمية لعامي ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨، وساعدتنا على الصمود عموماً. وقد كان جوهر تلك السياسات والاستراتيجيات يكمن في تطوير وتوطيد أسواقنا الداخلية، إضافة إلى بذل جهود مستمرة لتحقيق التكامل النقدي والمالي.

٩- ونقر بأنه لكي يكون النمو مستداماً لا بد له أن يكون شاملاً، وأن يستند إلى قاعدة عريضة، مثلما اتضح بجلاء من إحداث التحول الديمقراطي التي وقعت في شمال أفريقيا، وكان لها رجع في أماكن أخرى من القارة. وينبغي في هذا الصدد عدم إغفال أهمية توفير فرص العمل للشباب بصفة خاصة. وهناك حاجة ملحة أيضاً إلى توسيع نطاق التدابير الرامية إلى التصدي لقضايا الفقر، وتحسين خدمات الرعاية الاجتماعية وتأمين استمرارها. ونرحب بالتقدم الذي أحرزته البلدان الأفريقية في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية مثلما يتضح من مؤشرات صافي القيد في المدارس الابتدائية وتحسين الأطفال وتحقيق التكافؤ بين الجنسين واحتواء انتشار الملاريا وفيروس نقص المناعة البشرية/ الأيدز. إلا أن التفاوت في وتيرة التقدم، واستمرار حالات الجوع، والفقر في كثير من أجزاء القارة، واستمرار ارتفاع معدلات وفيات الأمهات والأطفال، والتفاوت المستمر في فرص الحصول على الخدمات، تشكل كلها عناصر رئيسية لبرنامج الأهداف الإنمائية للألفية لما بعد ٢٠١٥، وهو ما يتعين أن نضعه نصب أعيننا.

١٠- ولسد الفجوات في التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، نعرب من جديد عن استمرار الحاجة إلى قيام حكوماتنا بإعداد استجابات سياساتية قوية تركز على التنوع الاقتصادي، والتحول الهيكلي، بطرق تساعد في التعجيل بالحد من الفقر، وتقديم قيمة إضافية محلية، وإقامة روابط بين القطاعات، والتصدي للبطالة، وتأمين الأمن

الغذائي، والتعجيل بتحقيق تقدم في تخفيض معدلات وفيات الأطفال والأمهات، وتحسين المساواة بين الجنسين، وتوفير المزيد من الفرص لحصول الناس على خدمات أساسية ذات جودة عالية.

١١ - ونؤيد كذلك الدعوات التي صدرت بالفعل لاتخاذ موقف أفريقي موحد بشأن برنامج الأهداف الإنمائية للألفية لما بعد ٢٠١٥. ونقترح أن تشكل التحديات الإنمائية الدائمة التي لا تزال نواجهها جوهر مساهمة القارة في مناقشة الأمم المتحدة لبرنامج الأهداف للألفية. وتحقيقاً لهذه الغاية، ندعو مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي، إلى القيام بعمل منسق لدعم عملية تحديد شواغل أفريقيا ذات الأولوية من أجل التوصل إلى موقف موحد للقارة.

١٢ - وندعو إلى زيادة الاستعانة بالبيانات المصنفة حسب نوع الجنس، بما فيها البيانات المتعلقة باستعمال الوقت، في تحليل وتخطيط، وإدارة السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تراعي الفوارق بين الجنسين. ونشيد بالتقدم الذي أحرزته بلداننا في زيادة تمثيل المرأة في برلماننا، ومجالات صنع القرار الوطنية والإقليمية. ونحن واثقون بأن هذا التقدم سوف يتواصل ويتعزز في السنوات القادمة بحيث تستطيع قارتنا تحقيق التكافؤ بين الجنسين الذي التزمت به حكوماتنا.

١٣ - ونرحب بقرار مؤتمر الاتحاد الأفريقي الثاني للوزراء المسؤولين عن تنمية الموارد المعدنية المتعلق بإنشاء المركز الأفريقي للنهوض بقطاع المعادن بوصفه منتدى لتنفيذ خطة عمل الرؤية الأفريقية لقطاع التعدين. ونؤيد بنفس القدر القرار القاضي بأن يركز موضوع منتدى التنمية الأفريقي الثامن على ”إدارة الموارد الطبيعية وتسخيرها لأغراض التنمية في أفريقيا“، ليس فقط بسبب الفرصة التي يتيحها لبناء الشراكات، بل لأنه يشكل بنفس القدر مناسبة لتكثيف المناقشات بشأن تنفيذ الرؤية الأفريقية لقطاع المعادن. ونلاحظ أن إتباع سياسات متسقة وفعالة بشأن تنمية القطاع المعدني في أفريقيا من شأنه أن يساهم مساهمة كبيرة في تعزيز تعبئة الموارد المحلية، وتيسير إقامة الروابط بين القطاعات، ورفع معدل النمو للموارد البشرية المزودة بالمهارات، وتعزيز تنمية الهياكل الأساسية، والتشجيع على إضافة قيم محلية، ضمن جملة أمور أخرى.

١٤ - ونثني على الجماعات الاقتصادية الإقليمية للجهود التي تبذلها لمواكبة معاهدة أبوجا، ولتعاونها الوثيق مع الاتحاد الأفريقي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا على تنفيذ المبادرات الرئيسية للتكامل الإقليمي والتنمية. ونقر بأن التكامل الإقليمي هو محرك رئيسي لإطلاق إمكانات أفريقيا لتصبح قطبا للنمو، وقوة ديناميكية في الاقتصاد العالمي. ولذلك سوف نواصل العمل على مختلف المستويات لإزالة جميع المعوقات التي تحول دون تنفيذ عملية التكامل الإقليمي في أفريقيا ليتسنى تسريع وتيرتها، وتمكين قارتنا من أن تصبح أقدر على امتصاص الصدمات الخارجية، ونرحب في هذا الصدد بالترتيب الثلاثي المعقود بين الجماعة الاقتصادية لشرق أفريقيا، والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، ونحث الجماعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى على الاقتداء بهذا النجاح للإسراع بتحقيق التكامل الأفريقي. ونحث أيضا الدول الأعضاء على تقديم الدعم الكامل لتنفيذ خطة عمل برنامج الحد الأدنى للتكامل التي اعتمدها الدورة العادية الثامنة عشرة لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢.

١٥- ونحیی أيضاً القرار التاريخي الذي اتخذته الدورة الثامنة عشرة لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي لتسريع إنشاء منطقة أفريقية/ قارية للتجارة الحرة بحلول عام ٢٠١٧، وتنفيذ خطة عمل شاملة لتعزيز التجارة الأفريقية البينية علي الآماد القصير والمتوسط والطويل. ونحن علي ثقة من أن هذا القرار سيساعد علي تحرير إمكانات أفريقيا لتصبح قطبا للنمو، ومن أنه سيعزز خطتنا لتحقيق التكامل الإقليمي.

١٦- ونقر بأن تطلُّ قارتنا للتحوّل إلى قطب للنمو العالمي لن يتحقق تماماً، ما لم تكن هناك استثمارات أخرى في رأس المال البشري المزود بالمهارات للاستعانة به في تحقيق مقصدنا الاستراتيجي المتعلق بحيازة المعارف والتكنولوجيات الجديدة وتوفيرها ونشرها. وسنواصل العمل من أجل زيادة عدد طلاب مرحلة التعليم العالي في أفريقيا عموماً، وفي مجالات العلم، والهندسة، والتدريب على التكنولوجيا، على وجه الخصوص، وذلك لكفالة توافر مجموعة المهارات الضرورية للتعبيل بتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا. وهذه المجموعة من المهارات لا غنى عنها لرعاية التصميمات الصناعية والصناعات التحويلية وتوسيع نطاقها، وهي مجالات يمكن أن نصبح قادرين على تطويرها شريطة أن نتوخى في ذلك سياسة لاقتناء التكنولوجيا نديرها بعناية. لذا، نرحب بالجامعة الأفريقية التي أنشئت في الآونة الأخير وبمراكز الامتياز التابعة لها.

١٧- ونسلم كذلك بالحاجة إلى إقامة مشاريع خاصة محلية، وأخرى أجنبية للبحث والتطوير، وإلى ضخ استثمارات في الصناعات التحويلية، وإلى تقديم حوافز وإنشاء آليات أخرى تلغي الحواجز التي تعوق المنتجات الابتكارية من قبيل الضرائب غير العادلة، ونظم الملكية الفكرية غير المواتية. ونسلم بالحاجة إلى تعزيز الاستثمارات الوطنية لكي تضطلع بالدور المنوط بها في دفع النمو، وإلى تعزيز البحث والتطوير في المشاريع الاستثمارية واتخاذ التدابير الكفيلة بإزالة معوقات الابتكار. ونلاحظ أيضاً الأهمية التي يكتسيها، بالنسبة لأفريقيا، تعزيز الابتكارات في القطاعات الأكاديمية والصناعية والحكومية، وذلك من خلال تقديم حوافز من قبيل تخصيص جوائز للابتكار والسبق التكنولوجي، ومن خلال رسم الملامح النموذجية للمبتكر وصاحب المشاريع الناجح وتقديم حوافز ضريبية، وما إلى ذلك.

١٨- وسيطلب بالضرورة إحداث التحوّل الهيكلي والاضطلاع بدور القطب العالمي للنمو، مواصلة تعزيز القدرات والمؤسسات في مجال السياسة العامة في مختلف أنحاء أفريقيا. وفي هذا الصدد، نشير إلى أن مؤتمراً الرابع أصدر نداءً إلى الأمم المتحدة يدعوها إلى زيادة الدعم المالي المخصص للمعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط على خلفية إعادة تنشيط التخطيط الإنمائي، والتخطيط البعيد المدى في بلداننا، وما أعقب ذلك من زيادة في الطلب على خدمات المعهد.

١٩- ونحيط علماً مع الارتياح والتقدير، بالقرار الجدير بالثناء الذي اتخذته الأمم المتحدة لزيادة الاعتمادات المخصصة للمعهد في ميزانيتها بنسبة ٣٠٠ في المائة تقريباً، اعتباراً من كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢. ونحيط علماً أيضاً بالزيادة في الدعم الذي تقدمه الدول الأعضاء إلى المعهد، ونشجع، في الوقت ذاته، الدول التي لم تسدد متأخراتها للمعهد على اتخاذ الخطوات اللازمة لتسديدها في أقرب فرصة. وندعو مجلس إدارة المعهد المؤلف من عشرة وزراء أفريقيين، ومن الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا، أن يواصل الإشراف عن كثب على هذه العملية، الجديرة بالإشادة التي تنطوي على تجديد المؤسسات وتوسيعها، والتي ظلت جارية خلال السنوات القليلة الماضية، وذلك لكفالة استمرار تماشيها على نحو وثيق مع أولويات البلدان الأفريقية واحتياجاتها.

٢٠ - ونلاحظ أن مشكلة التحويلات المالية غير المشروعة المتزايدة تقوض جهودنا المعززة لحشد الموارد المحلية. ونلاحظ أيضاً أن الجهود الأفريقية للاحتفاظ بأكبر قدر من القيمة داخل القارة لأغراض التنمية، وتحقيق تطلعها إلى أن تصبح قطباً عالمياً للنمو، لن تنجح ما لم تعالج مشكلة التحويلات غير المشروعة معالجة جديّة. وفي هذا الصدد، نرحب بتنفيذ القرار المتخذ في الدورة الرابعة للاجتماعات السنوية المشتركة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية المتعلق بإنشاء الفريق الرفيع المستوى المعني بالتدفقات المالية غير المشروعة الخارجة من أفريقيا، حيث أعلن عن بدء أعماله برئاسة فخامة السيد ثابو أمبيكي، الرئيس السابق لجنوب أفريقيا. ونتطلع إلى التدخلات التي سيضطلع بها الفريق على المستوى القطري بغية زيادة إدكاء الوعي على المستوى السياسي والسياساتي بشأن مشكلة التحويلات غير المشروعة، وإشراك الأطراف المحلية الفاعلة في إيجاد حلول لها. ونرحب أيضاً بالمؤتمر الأفريقي المقبل المعني باستراتيجيات تعبئة الموارد المزمع أن تنظمه حكومة غينيا في يومي ٥ و٦ أيلول سبتمبر ٢٠١٢.

٢١ - ونعيد تأكيد اقتناعنا بأن مواصلة المعركة ضد الفساد والممارسات الفاسدة تكتسي أهمية بالغة إذا ما أُريد لبلداننا أن تتغلب على التخلف وتنجح في تحسين الرعاية الاجتماعية للمواطنين. ونثني على قيام اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومجلس الاتحاد الأفريقي المعني بالفساد بوضع البرنامج الإقليمي لمكافحة الفساد، ونهيب بهاتين الهيئتين أن تنفذا البرنامج بلا هوادة جنبا إلى جنب مع المؤسسات الشريكة بغية تصعيد المعركة ضد الفساد في أفريقيا.

٢٢ - ولا شك في أن أفريقيا ستستفيد في تحرير إمكاناتها للتحويل إلى قطب للنمو، من الشراكات التي أقامتها مع مختلف الجهات في العالم. وفي هذا الصدد، سيتعين رصد وتقييم مآل الالتزامات التي قطعتها أفريقيا وشركاؤها. ونرحب باستمرار اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في إصدار التقرير السنوي عن الاستعراض المتبادل لفعالية المعونة، ونؤكد من جديد تأييدنا لإصداره ونشجع المؤسسات على تكثيف جهودهما المبذولة لتعميم التقرير على مجموعة واسعة من الأطراف الإنمائية الفاعلة المشاركة في تعزيز منتديات الحوار الإنمائي بين أفريقيا وشركائها.

٢٣ - وسيعود تحسن الإحصاءات بالنفع على مساعينا الإنمائية في مختلف جوانبها. ونؤكد مرة أخرى ضرورة إيجاد المعلومات الإحصائية الرفيعة المستوى لدعم الجهود الإنمائية التي تبذلها أفريقيا، وخطتها لتحقيق التكامل. ويشكل الميثاق الأفريقي للإحصاء، واستراتيجية مواءمة الإحصاءات في أفريقيا، اللذان يغطيان الأولويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لخطة تحقيق التكامل، أدوات أساسيتين سنواصل تعهدهما لسد أوجه القصور التي تعترى نظمنا ومواردنا الإحصائية. ونثني على العمل الذي أنجز بالفعل في مجالات إحصاءات الأمن الغذائي، والزراعة، وسبل العيش الريفية، وأسواق العمل، والبرنامج الدولي للمقارنات، والحسابات القومية. وندعو الدول الأعضاء إلى تسريع إجراءات التصديق على الميثاق.

٢٤ - وإذ ندرك ما هو متاح أمام قارتنا من فرص وإمكانات تؤهلها لأن تصبح قطباً عالمياً للنمو، ومن تحديات تحول دون ذلك، فإننا نلتزم بما يلي:

- (أ) تعزيز وتنفيذ نُهْج وتشكيلات لسياسات شاملة ومتناسقة ومتكاملة تساعد على تحقيق النمو والتنمية المتوازنين والمستدامين لبلداننا، وعلى تحرير إمكاناتها الإنمائية على المستويات المحلية، والوطنية والإقليمية؛
- (ب) تعزيز قيادتنا وقدراتنا الفردية والجماعية لاغتنام الفرص المحلية والعالمية الناشئة للتعجيل بتحقيق التحول الإنمائي؛
- (ج) توسيع نطاق تنفيذ مختلف الالتزامات والمبادرات الإقليمية والعالمية التي تتفق مع رؤيتنا لأفريقيا وقد تحولت إلى قارة تستطيع أن تكون بمثابة إحدى ركائز النمو العالمي؛
- (د) تعزيز التعاون المثمر بين البلدان الأفريقية، وبين بلدان الجنوب، بما في ذلك البرامج الجارية في مختلف أنحاء أفريقيا لتحقيق التكامل الإقليمي؛
- (هـ) تيسير جهود إدماج خطط العمل الرامية لتعزيز التجارة فيما بين البلدان الأفريقية و خارطة طريق وهيكل تسريع إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية، إضافة إلى مختلف المبادرات المساعدة، كبرنامج الحد الأدنى للتكامل، وبرنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا، في الخطط والاستراتيجيات ومخصصات الميزانيات الوطنية، والمساهمة على نحو فعال في النهوض بتنفيذ برامج وأنشطة التكامل الإقليمي؛
- (و) تقديم الدعم لمجموعة من التدابير الكفيلة بتعزيز مشاركة الشباب والنساء في العمل المأجور، وتوسيع فرص وصولهم إلى سوق العمل؛
- (ز) المساهمة في تعجيل التدابير المصممة لإحداث تخفيضات جذرية في معدلات وفيات الأطفال والأمهات في أفريقيا؛
- (ح) سد الثغرة القائمة في تمويل التنمية في أفريقيا من خلال إعادة تركيز الجهود على حشد الموارد المحلية؛
- (ط) الاضطلاع بدور قوي في تحديد ملامح الخطة الإنمائية لفترة ما بعد ٢٠١٥ بما يتفق مع تطلع أفريقيا إلى إحداث التحول الهيكلي.

صوت شكر

- ٢٥ - نشكر حكومة جمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية على استضافة هذا المؤتمر، وعلى التسهيلات الممتازة التي أتاحتها لنا، ونشكر أيضاً شعب إثيوبيا على سخائه وحسن ضيافته.
- ٢٦ - ونعرب عن امتناننا لمفوضية الاتحاد الأفريقي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، لنجاحهما في عقد الاجتماعات السنوية المشتركة الخامسة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين.